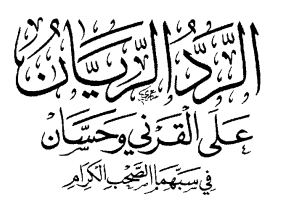
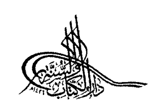

الرد الريان
على القرني وحسان
في سبهما الصحب الكرام

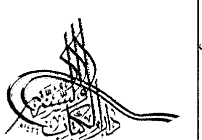

تأليف
فضيلة الشيخ
جمال بن فريحان الحارثي






الرد الرباني
على القرني وحسان
في سبهما الصحابة الكرام

ح جمال بن فريحان الحارثي
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الحارثي ، جمال فريحان
الرد الريان على القرني وحسان في سبها الصحب الكرام/ جمال فريحان الحارثي - الطائف: ١٤٢٦هـ
٧٠ ص؛ ١٩ س
ردمك: ٦ - ٨٨١ ٤٩ - ٩٩٦٠
١. الصحابة والتابعون - دفع مطاعن ٢ - العقيدة الإسلامية
أ - العنوان
ديوي ١٣١, ٣٦٤ ١٤٢٦/٧١١٥
رقم الإيداع: ١٤٢٦/٧١٢١
ردمك: ٨ - ٨٧٧ - ٤٩ - ٩٩٦٠



الطبعة الأولي ٢٠٠٧/٢/١٩

لـ دار الكتاب والسنة
رقم الايداع بهيئة الكتب والوثائق القومية
٢٠٠٧/٨٧٨٤

دار الكتاب والسنة
للطباعة والنشر والتوزيع

عين شمس الشرقية - القاهرة جمهورية مصر العربية .
جوال :٠١٠٤٦٧١٤٣٩ - ٠١٠١٠٢١١٨٧
موقعنا على الإنترنت
www.dar-ketabsunah.com
للتواصل عبر الماسنجر
Dar_alktabwalsunnah@hotmail.com
Dar_alktabwalsunnah@yahoo.com
البريد الإلكتروني
marketing@dar-ketabsunah.com
إدارة التسويق
production@dar-ketabsunah.com
إدارة الإنتاج
Admin@dar-ketabsunah.com

مقدمة الكتاب

إن الحمد لله؛ نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له؛ وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد:

فإن أصدقَ الحديثِ كتابُ الله، وأحسنَ الهدي هديُ محمد ﷺ، وشرَّ الأمور محدثاتُها، وكلَّ محدثة بدعة وكلَّ بدعة ضلالة، وكلَّ ضلالةٍ في النار.

إن من أعظم ما ابتليت به الأمة الإسلامية، ومن أعظم ما نزل بالمسلمين من أمر فادح، ومن خطب جلل بعد وفاة نبيِّها محمد ﷺ، وأعظم الرزايا؛ هو سب أصحاب النبي ﷺ أو بعضهم، وتنقصهم، أو كراهتهم، والطعن فيهم، وذكر ما حدث بينهم من فتنة على وجه القدح.

وأول من وقع منه ذلك وتجرأ عليهم، وطعن فيهم: الخوارج، ثم الرافضة فاعتنقوا ذلك وأصبح عقيدة لهم.

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أصل هذا الفساد - يعني: سب السلف - من قِبَل

الخوارج، فهم أول من لعن السلف الصالح، وكفر الصحابة - رضي الله عن الصحابة -، ومثل هذا كله يورث العداوة والبغضاء». الاعتصام: «١٥٨/١».

وسئل الإمام أحمد رحمه الله:

من الرافضي؟ قال: «الذي يشتم ويسب أبا بكر وعمر».

ثم تتالى أهل الفتنة والضلالة، فتلقف ذلك حثالة من البشر من هذه الأمة - متفرقين هنا وهناك -، إما تقليدًا للرافضة، وإما جهلًا بجهلهم، حيث اعتمدوا على بعض كتب السيرة؛ والتي معظمها روايات كاذبة أو زيد فيها ونُقص، وهذا يدل على قلة الورع، ثم قلة العلم، وإن كان هو من حملة الشهادات العالية، فهي في الحقيقة خاوية.

وقد وقع بعض القوم في ذلك، ونال من بعض أصحاب النبي ﷺ، وهو يرى أن سبه لذلك الصحابي له مسوغ، لأنه تعامل بالعاطفة وحكم العقل، ومنهم من وقع في سب بعض الصحابة بناءً على قصة لا تصح، فتشبث بها، وكال من الشتائم وسيئ القول في حق أحد الصحابة، والأولى والواجب أن يقفوا موقف السلف الصالح في التعامل مع الفتنة التي حصلت في عهد الصحابة.

ففي العصر الحديث؛ وقع «سيد قطب» في سب الصحابة، فكتابه «العدالة الاجتماعية في الإسلام» محشي من أوله إلى آخره بسب الصحابة وتسفيههم أو بعضهم، وقد انبرى له إمام من أئمة السنة في هذا العصر، ألا وهو الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله من كل مكروه - إمام الجرح في هذا الزمن بشهادة محدث العصر الألباني «رحمه الله» -، ثم يخرج علينا حامل شهادة الدكتوراة في الشريعة «عائض بن عبد الله القرني» فيسب أحد أصحاب المصطفى ﷺ، وبعده بشهور ليست كثيرة، يخرج علينا المدعو «محمد حسان المصري» فيقع في شتم أحد أصحاب النبي ﷺ، ولا أنسى أن أذكر قبلهم الدكتور طارق السويدان الكويتي الذي ملأ الأشرطة بقصص الصحابة ذات الروايات المكذوبة، وسرد ما حصل من فتنٍ بينهم بأسلوب فيه تهجم وتنقص

وازدراء لأصحاب النبي ﷺ، ومن عباراته السقيمة، يقول: «سُبّ أبا هريرة في بيتك، لا تسبه أمامي»، وهو يوجه كلامه للرافضي - بزعم أنه دافع بهذه العبارة وهذا الأسلوب عن الصحابي -، وقد انبرى له الأخ الفاضل الشيخ أحمد بن عبد العزيز التويجري في كتابه الإيضاح والبيان في أخطاء طارق السويدان، وساق فيه كلام أهل العلم؛ بل كبار علماء العصر؛ في نقدهم طارق السويدان ورأيهم فيه وفيما ينقل من روايات مكذوبة في مساوئ الصحابة الكرام ﷺ أجمعين، وهذا ما حصل إلا عندما اعتلى المنابر من لا يحسن الصنعة؛ المتشبع بما لم يعط، فأصبح يهرف بما لا يعرف، حتى إن أحدهم لا يعرف ما يخرج من رأسه.

فاللهَ نسأل أن يجعلنا ممن يعرف للصحب الكرام قدرهم ومنزلتهم، وأن نكون ممن يدافع عنهم حتى الممات، ونسأله سبحانه أن يرزقنا حبهم، وأن يحشرنا معهم وفي زمرتهم يوم القيامة، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وأن نكون في ظل قوله ﷺ: «**ثلاث هن حق**: - وذكر منها -، **ولا يحب رجل قومًا إلا حشر معهم**».

قال الألباني في «صحيح الترغيب»: رواه الطبراني في الصغير والأوسط بإسناد جيد.

وقبل أن أسوق كلام المذكورَيْن - القرني، وحسان - والرد عليهما؛ يحسن أن أقدم بين يدي القارئ الكريم التأصيل العلمي في فضل الصحابة ﷺ أجمعين، وعقيدة السلف فيهم، وحكم من يسب الصحابة أو يتنقصهم أو أحدهم، والتعريف بالصحابي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

كتبه

أبو فريحان

جمال بن فريحان الحارثي

١٤٢٦/٩/٢٥هـ

اللهم يسر وأعن

تزكية الله لأصحاب نبيّه ﷺ وثناؤه عليهم:

قال الله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

قال عز وجل: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَٰئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

قال جل ذكره: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ۝٧ جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ [البينة: ٨].

قال جل ذكره: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ۝١٠١ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١-١٠٢].

قال جل من قائل: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠].

وصيته ﷺ لأمته بأصحابه خيرًا، وعدم سبهم وتنقصهم والأمر بمحبتهم :

قال ﷺ: «**لا تسبوا أصحابي، لا تسبوا أصحابي، فو الذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا، ما أدرك مد أحدهم، ولا نصيفه**»
البخاري: (٣٤٧٠)، ومسلم: (٢٥٤٠).

وقال ﷺ: «**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**».
البخاري (٦٠٦٥،٣٤٥١)، ومسلم (٢٢٥٣٣).

وقال ﷺ: «**النجوم أمنة للسماء، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنة لأصحابي، فإذا ذهبتُ أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون**».
أحمد:(٤/٣٩٩)،ومسند عبد بن حميد: (١/ ١٩٠)، ومسلم:(٢٥٣١)، والبيان والتعريف:(٢/ ٢٥١).

قال ﷺ: «**إذا ذكر أصحابي فأمسكوا**».
انظر : «الصحيحة» : (٣٤) وقد حسنه الألباني بشواهده .

قال ﷺ: «**من سب أصحابي فعليه لعنة الله**».
«السنة»: (١٠٠١) لابن أبي عاصم، والصحيحة: (٢٣٤٠) وحسنه الألباني بشواهد.

عقيدة السلف الصالح في أصحاب النبي ﷺ :

«سئل عمر بن عبدالعزيز عن قتال يوم الجمل ويوم صفين، وقيل: لو قلت فيها برأيك، قال: دماء لم أغمس فيها يدي أغمس فيها لساني؟»".
«الحجة في بيان المحجة»: (٢/ ٥٢١).

قال أبو قلابة - رحمه الله -: «إذا ذكر أصحاب محمد ﷺ فأمسك».
الإبانة: (٣٩٧)، اللالكائي : (٢٤٦، ١٢٧٤) .

قال العوام بن حوشب رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «اذكروا محاسن أصحاب محمد عليه

السلام تأتلف عليهم قلوب الناس، ولا تذكروا مساوئهم فتحرشوا الناس عليهم». «السنة»: (٨٢٩).

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ :

«ومن الحجة الواضحة البينة المعروفة؛ ذكر محاسن أصحاب رسول الله ﷺ كلهم أجمعين، والكف عن ذكر مساوئهم والخلاف الذي شجر بينهم، فمن سب أصحاب رسول الله ﷺ، أو أحدًا منهم أو تنقصه أو طعن عليهم أو عرض بعيبهم أو عاب أحدًا منهم؛ فهو مبتدع رافضي خبيث مخالف، لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلاً، بل حبّهم سنّة، والدعاء لهم قربة، والاقتداء بهم وسيلة، والأخذ بآثارهم فضيلة، وأصحاب رسول الله هم خير الناس لا يجوز لأحد أن يذكر شيئًا من مساوئهم، ولا يطعن على أحد منهم بعيب ولا نقص» «السنة» : (٧٨) لأحمد.

قال أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ :

«صفة المؤمن من أهل السنة والجماعة . . . من عرف حق السلف الذين اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ . . . وترحم على جميع أصحاب محمد صغيرهم وكبيرهم وحدّث بفضائلهم، وأمسك عن ما شجر بينهم . . . هذا ما اجتمع عليه العلماء في الآفاق». مناقب أحمد: (١٦٦) ابن الجوزي.

قال الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ :

«ونحب أصحاب رسول الله ﷺ، ولا نفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم . ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان».
«العقيدة الطحاوية»: (٤٦٧).

قال أبو عثمان الصابوني رَحِمَهُ اللَّهُ :

«ويرى أصحاب الحديث الكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ وتطهير الألسنة عن ذكر ما يتضمن عيبًا لهم ونقصًا فيهم، ويرون الترحم على

جميعهم والموالاة لكافتهم». «عقيد السلف» للصابوني: (١٤٤).

قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ:

«ومن السّنة تولي أصحاب رسول الله ﷺ ومحبتهم، وذكر محاسنهم والترحم عليهم والاستغفار لهم، والكف عن ذكر مساوئهم، وما شجر بينهم، واعتقاد فضلهم ومعرفة سابقتهم». «لمعة الاعتقاد»: (٣٢).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

«ومن أصول أهل السّنة والجماعة؛ سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ، ويتبرؤون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم، ويمسكون عما شجر بين الصحابة، ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساوئهم منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغُير عن وجهه، والصحيح منه؛ هم فيه معذورون إما مجتهدون مصيبون وإما مجتهدون مخطئون، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتى أنهم يُغفر لهم من السيئات ما لا يُغفر لمن بعدهم، ثم إذا كان قد صدر عن أحد منهم ذنب فيكون قد تاب منه، أو أتى بحسنات تمحوه، أو غُفر له بفضل سابقته أو بشفاعة محمد ﷺ الذي هم أحق الناس بشفاعته، أو ابتلي ببلاء في الدنيا كُفِّر به عنه.

فإذا كان هذا في الذنوب المحققة؛ فكيف الأمور التي كانوا فيها مجتهدين: إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطأوا فلهم أجر، والخطأ مغفور».

العقيدة الواسطية: (٢٦ - ٢٨)، الفتاوى: (٣/ ١٥٢-١٥٥) باختصار.

وقال أيضًا: «فمن تكلم في هذا الباب : أي مدح الصحابة أو قدح فيهم، بجهل أو بخلاف ما يعلم، كان مستوجبًا للوعيد. ولو تكلم بحق لقصد الهوى لا لوجه الله، أو ليعارض به حقًا آخر لكان أيضًا مستوجبًا للذم والعقاب .

ومن علم ما دلّ عليه القرآن والسنة، من الثناء على القوم، ورضا الله عنهم، واستحقاقهم الجنة، وأنهم خير هذه الأمة التي أخرجت للناس، لم

يعارض هذا المتيقن المعلوم بأمور مشتبهة، منها ما لا يعلم صحته، ومنها ما يتبين كذبه، ومنها ما لا يعلم كيف وقع، ومنها ما يعلم عذر القوم فيه، ومنها ما يعلم توبتهم منه، ومنها ما يعلم أن لهم من الحسنات ما يغمره .

فمن سلك سبيل أهل السنة، استقام قوله، وكان من أهل الحق والاستقامة والاعتدال، وإلا حصل في جهل ونقض وتناقض، كحال هؤلاء الرافضة الضُلال». **طريق الوصول إلى العلم المأمول**: (٨٩ - ٩٠).

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«واعلم أن سب الصحابة رضي الله عنهم حرام من فواحش المحرمات سواء من لابس الفتن منهم وغيره». **شرح مسلم**: (١٦/ ٩٣).

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «اتفق أهل الإسلام على أن جميع الصحابة عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة». **الإصابة**: (١/ ١٠).

الحرش: الخشونة، واحترش القوم: حشدوا. والمعنى : تُورثوا العداوة والبغضاء .

قال العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ:

«الواجب علينا محبتهم واحترامهم والذود عن أعراضهم والسكوت عن ما جرى بينهم من القتال واتهام من سبهم بالنفاق؛ وذلك بأنه لا أحد يجرؤ على سب الصحابة رضي الله عنهم إلا من غمسه النفاق والعياذ بالله». «فتاوى نور على الدرب (النصية) قسم العقيدة والتوحيد بموقع الشيخ على الشبكة العنكبوتية».

مَنْ يسب الصحابة ويتنقصهم ؟

قال حفص بن عمر بن رفيع رَحِمَهُ اللَّهُ:

كنا جلوسًا عند أبي الوليد عبدالملك بن جريج رَحِمَهُ اللَّهُ فإذا برجل من آل باذان يقال له فلان؛ أتاه فقال له: «يا أبا الوليد من الرافضي - بين الناس-؟.

قال: من يرفض أحدًا من أصحاب محمد ﷺ وكرهه».

«أخبار مكة» للفاكهي: (٢/ ١٩٢).

سئل أبو عبدالمجيد عبدالعزيز بن أبي رواد رَحِمَهُ اللَّهُ:

«من الرافضي؟

قال: الرافضي من كره أحدًا من أصحاب النبي ﷺ أو كان له علي عيب سوء». «أخبار مكة»: (٢/ ١٩٣)، و «التهذيب»: (٦/ ٣٠٢) .

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل - رحمه الله -:

«قلت لأبي: من الرافضي؟ قال: الذي يشتم ويسب أبا بكر وعمر، وسألت أبي عن رجل يشتم رجلًا من أصحاب رسول الله ﷺ ؟ قال: ما أراه على الإسلام». مناقب أحمد: (١٦٥) ابن الجوزي.

قال أبو زرعة رَحِمَهُ اللَّهُ:

«إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا، ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أَوْلى، وهم زنادقة».

الكفاية: (٩٧) تاريخ دمشق: (٣٨/ ٣٢)، تهذيب الكمال: (١٩/ ٩٦).

قال ابن تيمة - رحمه الله -:

« .. فمن سلك سبيل أهل السنة - يعني في عقيدتهم في الصحابة -؛ استقام قوله، وكان من أهل الحق والاستقامة والاعتدال، وإلا حصل في جهل ونقض وتناقض، كحال هؤلاء الرافضة الضُلال».

طريق الوصول إلى العلم المأمول: (٨٩ - ٩٠)

زجر السلف عن كتابة الأحاديث التي فيها تنقص للصحابة والنظر فيها والتنفير ممن يروي تلك الأحاديث، والنهي عن مجالسته :

قال أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ :

«كان سلام بن أبي مطيع أخذ كتاب أبي عوانة، الذي فيه ذكر أصحاب النبي ﷺ فأحرق أحاديث الأعمش تلك». **السنة: (٨١٨، ٨٢٠) الخلال.**

قال محمد بن علي رَحِمَهُ اللَّهُ :

«حدثنا مهني، قال: سألت أحمد عن عبيدالله بن موسى العبسي؟ فقال: كوفي، فقلت: فكيف هو؟ قال: كما شاء الله، قلت : كيف هو يا أبا عبدالله؟ قال : لا يعجبني أنْ أُحدث عنه، قلت: لم ؟ قال: يحدث بأحاديث فيها تنقص لأصحاب رسول الله ﷺ». **السنة: (٨٠٧) الخلال.**

قال حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ :

سمعت أبا عبدالله رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: «أخرج إلينا غندر محمد بن جعفر كُتبه عن شعبة فكتبنا منها: كنت أنا وخلف بن سالم المخرمي، وكان فيها تلك الأحاديث - يعني التي فيها ذكر أصحاب النبي ﷺ -، فأما أنا فلم أكتبها وأما خلف فكتبها على الوجه كلها،- قال أبو عبدالله -: كنت أكتب الأسانيد وأدع الكلام، قلت لأبي عبدالله:لم ؟ قال: لأعرف ما روى شعبة.

قال أبو عبدالله: لا أحب أن يكتب هذه الأحاديث التي فيها ذكر أصحاب النبي ﷺ، لا حلال ولا حرام ولا سنن، قلت أكتبها ؟ قال: لا تنظر فيها، وأي شيء في تلك من العلم، عليكم بالسنن والفقه وما ينفعكم».

«السنة»: (٧٢٣، ٨١١).

قال الفضل بن زياد رَحِمَهُ اللَّهُ :

«سمعت أبا عبدالله - ابن حنبل - ودفع إليه رجل كتابًا فيه أحاديث مجتمعة ما ينكر في أصحاب رسول الله ﷺ ونحوه، فنظر فيه ثم قال: ما يجمع هذه إلا رجل سوء وسمعت أبا عبدالله يقول : بلغني سلام بن أبي

مطيع أنه جاء إلى أبي عوانة فاستعار منه كتابًا كان عنده فيه بلايا مما رواه الأعمش فدفعه إلى أبي عوانة - يعني الأعمش - فذهب سلام به فأحرقه. فقال رجل لأبي عبدالله: أرجو أن لا يضره ذاك شيئًا إن شاء الله؟ فقال أبو عبدالله: يضره؟ بل يؤجر عليه إن شاء الله». «السنة» (٨٢٢).

قال أبو الحارث محمد بن أحمد الصائغ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«جاءنا عدد ومعهم ذكروا أنهم من الرقة فوجهنا بها إلى أبي عبدالله - [هكذا العبارة]- ما تقول فيمن زعم أنه مباح له أن يتكلم في مساوئ أصحاب رسول الله ﷺ، فقال أبو عبدالله: هذا كلام سوء رديء، يجانبون هؤلاء القوم ولا يجالسون ويبين أمرهم للناس». «السنة» (٨٢٥).

حكم من سب الصحابة :

قال أبو يوسف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«لا أقبل شهادة من سب الصحابة». «الدر المختار» (٥/ ٤٨٥).

قال الماوردي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«من سب الصحابة أو لعنهم أو كفرهم فهو فاسق مردود الشهادة».

«إعانة الطالبين». (٤/ ٢٩١).

قال القاضي حسين رَحِمَهُ اللَّهُ: «من سب الصحابة فسق».

«إعانة الطالبين» (٤/ ١٣٨).

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «ذهب طائفة من العلماء إلى تكفير من سب الصحابة وهو رواية عن مالك بن أنس رحمه الله».

«تفسير ابن كثير» (١/ ٤٨٧).

قال عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «سب آحاد المؤمنين موجب للتعزير بحسب حالته وعلو مرتبته فتعزير من سب الصحابة أبلغ».

«تفسير السعدي» (١/ ٦٧١).

تأديب من سب الصحابة من واجبات الحاكم

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ:

«إنه يجب على السلطان تأديبه - من سب الصحابة - وعقوبته وليس له أن يعفو عنه، بل يعاقبه ويستتيبه». السنة: (٧٨) أحمد.

قال إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ اللَّهُ:

«من شتم أصحاب رسول الله ﷺ، يعاقب ويحبس، وهذا قول كثير من أصحابنا».

«حكم سب الصحابة»: (٣٣) ابن تيمية، نقلًا عن كتاب: «تحقيق مواقف الصحابة» (١/ ١٣٨).

قال العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ:

«سب الصحابة: أن يسبهم باللعن والتقبيح ففي كفره قولان لأهل العلم، وعلى القول بأنه لا يكفر يجب أن يجلد ويحبس حتى يموت أو يرجع عما قال.

(و) أن يسبهم بما لا يقدح في دينهم كالجبن والبخل فلا يكفر، ولكن يعزر بما يردعه عن ذلك، ذكر معنى ذلك شيخ الإسلام في كتاب (الصارم المسلول) ونقل عن أحمد قوله : لا يجوز لأحد أن يذكر شيئًا من مساوئهم ولا يطعن على أحد منهم بعيب أو نقص فمن فعل ذلك أدب فإن تاب وإلا جلد في الحبس حتى يموت أو يرجع». انتهى. **«شرح لمعة الاعتقاد» (ص/ ١٥٢).**

تعريف (حدّ) الصحابي :

اختلفت ألفاظ السلف في تعريف الصحابي على ما يلي:

١) الصحابي هو: «في العرف من رأى النبي ﷺ وطالت صحبته معه وإن لم يرو عنه ﷺ وقيل وإن لم تطل».

«التعريفات» للجرجاني (ص / ١٧٣).

٢) الصحابي هو: « من لقي النبي عليه الصلاة والسلام بعد النبوة في

حال حياته يقظة مؤمنًا به ومات على ذلك ولو أعمى كابن أم مكتوم وغيره ممن حنكه النبي أو مسح وجهه من الأطفال».

«كتاب الكليات» (ص/ ٥٥٨).

٣) الصحابي هو: «من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به ومات على الإيمان».

«قواعد الفقه» (ص/ ٢٤٦).

٤) حد الصحابي: «المعروف عند المحدثين أنه كل مسلم رأى رسول الله ﷺ، كذا قال ابن الصلاح، ونقله عن البخاري وغيره، وأورد عليه إن كان فاعل الرؤية الرائي الأعمى كابن أم مكتوم ونحوه فهو صحابي بلا خلاف ولا رؤية له». **«تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ٢٠٩).**

٥) الصحابي هو: «من لقي النبي ﷺ مسلمًا ومات على إسلامه إما من ارتد بعده ثم أسلم ومات مسلمًا فقال العراقي في دخوله فيهم نظر، فقد نص الشافعي وأبو حنيفة على أن الردة محبطة للعمل. قال: والظاهر أنها محبطة للصحبة السابقة كقرة بن ميسرة والأشعث بن قيس، أما من رجع إلى الإسلام في حياته كعبد الله بن أبي سرج فلا مانع من دخوله في الصحبة وجزم شيخ الإسلام في هذا والذي قبله ببقاء اسم الصحبة له».

«تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ٢٠٩).

وقد جمع الأقوال العيني في «عمدة الأحكام» (١٦/ ١٦٩) نذكرها باختصار فيقول:

«الصحابي: من لقي النبي ﷺ ثم مات على الإسلام ليخرج من ارتد ومات كافرًا كابن خطل وربيعة بن أمية ومقيس بن صبابة ونحوهم ومنهم من اشترط في ذلك أن يكون حين اجتماعه به بالغًا وهو مردود لأنه يخرج مثل الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما ونحوه من أحداث الصحابة.

القول الثاني: إنه من طالت صحبته له وكثرت مجالسته مع طريق التبع له والأخذ عنه. هكذا حكاه أبو المظفر السمعاني عن الأصوليين، وقال: إن اسم

الصحابي يقع على ذلك من حيث اللغة، والظاهر.

قال: وأصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل من روى عنه حديثًا أو كلمة يتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة، ومن ارتد ثم عاد إلى الإسلام لكن لم يره ثانيًا بعد عوده؛ فالصحيح أنه معدود في الصحابة، لإطباق المحدثين على عد الأشعث بن قيس، ونحوه ممن وقع له ذلك وإخراجهم أحاديثهم في المسانيد.

وقال الآمدي: الأشبه أن الصحابي من رآه. وحكاه عن أحمد وأكثر أصحاب الشافعي، واختاره ابن الحاجب أيضًا، لأن الصحبة تعم القليل والكثير، وفي كلام أبي زرعة الرازي وأبي داود ما يقتضي أن الصحبة أخص من الرؤية فإنهما قالا في طارق بن شهاب: له رؤية وليست له صحبة. قال شيخنا: ويدل على ذلك ما رواه محمد بن سعد في (الطبقات) عن علي بن محمد عن شعبة عن موسى السيناني، قال: أتيت أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه، فقلت: أنت آخر من بقي من أصحاب رسول الله ﷺ، قال: قد بقي قوم من الأعراب، فأما من أصحابه؛ فأنا آخر من بقي. قال ابن الصلاح إسناده جيد.

فائدة: «وتعرف الصحبة إما بالتواتر كأبي بكر وعمر وبقية العشرة وخلق منهم، وإما بالاستفاضة والشهرة القاصرة عن التواتر كعكاشة بن محصن، وضمام بن ثعلبة، وغيرهما وإما بإخبار بعض الصحابة عنه أنه صحابي كحميمة بن أبي حميمة». انتهى.

الخلاصة:

أن حد الصحابي كما عرفه الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «نخبة الفِكَر» بأوجز عبارة، فقال:

«إن الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به ومات على الإسلام ولو تخللت ردة في الأصح». انظر «نزهة النظر شرح نخبة الفِكَر» (ص/ ٥٢).

وحكى الشوكاني قول الجمهور، فقال:

«ذهب الجمهور إلى أنه من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به ولو ساعة سواء روى عنه أم لا». «إرشاد الفحول» (ص/ ١٢٩).

عائض القرني وسبه للصحابي الجليل «الأقرع بن حابس» رضي الله عنه :

يقول عائض القرني في حق الصحابي «الأقرع بن حابس» في شريط (همم):

«كان الرسول ﷺ يقبل الحسن والحسين، هذا الحسن هنا طفل والحسين هنا. . .

يبوس الحسن ويبوس الحسين. !!

لله أنت من رحمة معطاة، لله عليك من قلبك الكبير، لله ما أجلك من هذا التواضع وهذا السمو وهذا الحنان. . .

فإن كان عند الناس باقات في البساتين وورود أو متع أو فوائد فالرسول ﷺ مع الحسن والحسين.

فيأتي جلف أعرابي «الأقرع بن حابس» قال: أتقبلون الأطفال عندكم؟

يقول للرسول ﷺ انظر إلى السؤال ما شاء الله الفتح من الله الفقه في الدين. - يقولها عائض بسخرية -.

تكلم من ؟ أنت تكلم من ؟

أنت يا مهبول!!

هذا محمد ﷺ، هذا صاحب الشريعة. . .». انتهى.

أقول من هو «الأقرع بن حابس» يا عائض القرني ؟

لعلهم حفظوا ونسيت يا عائض القرني أنه صحابي جليل رضي الله عنه ، فإن كان الأمر كذلك - ولا أظنه كذلك - لأنك قلت عن نفسك في لقاء «العربية» الذي أجراه معك الدخيل يوم السبت ٥/ مارس/ ٢٠٠٥م الموافق ٢٤/ محرم/ ١٤٢٦هـ في برنامج «إضاءات»:

تركي الدخيل: يعني موسوعي..!!

د.عائض القرني: إي أنا موسوعي.

على هذا أرى أن أُذَكّر عائض القرني بسيرة الصحابي الجليل «الأقرع بن حابس» رضي الله عنه.

فأقول:

هو؛ الأقرع بن حابس بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم ابن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة التميمي الدارمي وهو سيد قومه، وأحد المؤلفة قلوبهم وأحد الذين نادوا رسول الله ﷺ من وراء الحجرات شهد مع النبي ﷺ حنينًا والطائف.

قال ابن إسحاق: وفد على النبي ﷺ وشهد فتح مكة وحنينًا والطائف، وهو من المؤلفة قلوبهم، وقد حسن إسلامه وقال الزبير في النسب: كان الأقرع حكمًا في الجاهلية، وكان على رأس نفرٍ من قومه أتوا للنبي ﷺ ففي «صحيح البخاري» عن عبد الله بن الزبير -أنه قال-: قدم ركب من بني تميم على النبي ﷺ فقال أبو بكر: أمر القعقاع بن معبد بن زرارة قال عمر بل أمر الأقرع بن حابس قال أبو بكر: ما أردت إلا خلافي قال عمر ما أردت خلافك فتماريا حتى ارتفعت أصواتهما فنزل في ذلك ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ﴾ حتى انقضت.

وكانت وفاة الأقرع بن حابس رضي الله عنه في خلافة عثمان وهو من رواة الحديث عن النبي ﷺ.

راجع ترجمته في: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر، و «الإصابة في معرفة الصحابة»، و«تعجيل المنفعة»، و«فتح الباري» جميعها لابن حجر، وغيرها.

وهو الذي كان جالسًا والنبي ﷺ يقبل الحسن رضي الله عنه، ففي «الصحيحين» وغيرهما، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قبل رسول الله ﷺ الحسن بن علي

وعنده الأقرع بن حابس التميمي جالسًا، فقال الأقرع: إن لي عشرة من الولد ما قبلت منهم أحدًا، فنظر إليه رسول الله ﷺ ،ثم قال: «**من لا يَرحم لا يُرحم**».

وهو في «مسند الحميدي» (٢/ ٤٧١) بالشك «الحسن أو الحسين»، وعند أحمد (٢/ ٥١٤) بلفظ «الصحيحين»، وأبو داود (٥٢١٨) جاء عنده ذكر الحسين بدل من الحسن، والترمذي (١٩١١) بلفظ: «وهو يقبل الحسن. قال ابن أبي عمر الحسين والحسن».

والبيهقي (٧/ ١٠٠)، وابن حبان (٤٥٧، ٤٦٣)، كلاهما بلفظ الصحيحين.

قلت: ولم يرد الجمع بين الحسين والحسن عند أحد ممن روى هذا الحديث إلا عند الترمذي من قول أحد الرواة، وهذا مخالف للثقات كما ترى، وهو في «صحيح سنن الترمذي» للألباني برقم (١٩٩٣) بلفظ الشك «الحسن أو الحسين» فلا أدري أيهما وقع في الغلط، أهو الطابع لجامع الترمذي تحقيق الشاكر، أم الطابع لـ «صحيح سنن الترمذي» للألباني؟!

وجاء عند البخاري (٥٦٥٢) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: جاء أعرابي إلي النبي ﷺ فقال: تقبلون الصبيان ؟ فما نقبلهم، فقال النبي ﷺ: «**أو أملك لك أن نزع الله من قلبك الرحمة**».

قال ابن حجر في «الفتح» (١٠/ ٤٣٠):

قوله: جاء أعرابي؛ يحتمل أن يكون هو الأقرع المذكور في الذي قبله، ويحتمل أن يكون قيس بن عاصم التميمي ثم السعدي، فقد أخرج أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني ما يشعر بذلك، ولفظه عن أبي هريرة أن قيس بن عاصم دخل على النبي ﷺ فذكر قصة فيها (فهل إلا أن تنزع الرحمة منك) فهذا أشبه بلفظ حديث عائشة ووقع نحو ذلك لعيينة بن حصن بن حذيفة الفزاري. أخرجه أبو يعلى في مسنده بسند رجاله ثقات إلى أبي هريرة قال:

دخل عيينة بن حصن على رسول الله ﷺ فرآه يقبل الحسن والحسين فقال: أتقبلهما يا رسول الله؟ إن لي عشرة فما قبلت أحدًا منهم. ويحتمل أن يكون وقع ذلك لجميعهم. فقد وقع في رواية مسلم: «قدم ناس من الأعراب فقالوا». انتهى.

تأمل - أخي القارئ الكريم - أن جميع الروايات الواردة في الحديث لم تنطبق على اللفظ الذي جاء به عائض القرني.

فاللفظ الذي ساقه القرني في محاضرته مجمع من أحاديث، فيه من الحديث الذي يذكر قصة الأقرع بن حابس، وهو حديث أبي هريرة عند البخاري ومسلم والحميدي وأحمد وأبي داود والترمذي، وفيه من الرواية التي تذكر الحسن والحسين مجتمعين من حديث أبي هريرة، إلا أن صاحب القصة في هذه الرواية هو قيس بن عاصم.

ولفظ آخِر الحديث الذي ساقه القرني: «**أو أملك لك أن نزع الله من قلبك الرحمة**».

لاحظ أخي القارئ هذا اللفظ الذي ساقه القرني وهو من حديث عائشة رضي الله عنها، ولم يكن حديث عائشة يحمل اسمًا معينًا، وإنّما هو بلفظ: «جاء أعرابي».

بينما القرني في اللفظ الذي ساقه ذكر الحسن والحسين.

فأقول: ما هذا التخبط في رواية الحديث وتلفيق الألفاظ من هنا وهناك، وأنت صاحب شهادة الماجستير في الحديث، ومن المفترض أن تأتي للمحاضرة مستعدًا ومحضرًا ومستحضرًا استحضارًا جيدًا للأحاديث التي تحتاجها في محاضرتك.

ربما يقول قائل: أن عائض القرني روى الحديث بالمعنى.

فنقول رواية الحديث بالمعنى يمنعها كثير من العلماء، فكيف بتجميع الألفاظ والروايات في سياق واحد ويجعلها وكأنها لفظ لحديث.

قال القرطبي في «تفسيره» (١/ ٤١٢):

«ومنع ذلك - يعني الرواية بالمعنى - جمع كثير من العلماء منهم ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة. وقال مجاهد: انقص من الحديث إن شئت ولا تزد فيه، وكان مالك بن أنس يشدد في حديث رسول الله ﷺ في التاء والياء ونحو هذا، وعلى هذا جماعة من أئمة الحديث لا يرون إبدال اللفظ ولا تغييره حتى إنهم يسمعون ملحونًا ويعلمون ذلك ولا يغيرونه. وروى أبو مجلز عن قيس بن عباد قال: قال عمر بن الخطاب: من سمع حديثًا فحدث به كما سمع فقد سلم. وروى نحوه عن عبد الله بن عمرو وزيد بن أرقم، وكذا الخلاف في التقديم والتأخير والزيادة والنقصان فإن منهم من يعتد بالمعنى ولا يعتد باللفظ ومنهم من يشدد في ذلك ولا يفارق اللفظ وذلك هو الأحوط في الدين والأتقى والأولى». انتهى.

واستدل القرطبي وغيره على منع الرواية بالمعنى بحديث «وبرسولك الذي أرسلت. قال: لا، ونبيك الذي أرسلت».

قال ابن حجر:

«قال القرطبي تبعًا لغيره: هذا حجة لمن لم يجز نقل الحديث بالمعنى وهو الصحيح من مذهب مالك». (الفتح)(١١/ ١١٢).

وقال النووي في «شرح مسلم» (١/ ٣٦):

«قالت طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول:

لا يجوز مطلقًا - يعني رواية الحديث بالمعنى». انتهى.

وقال: «رواية الحديث بالمعنى إن لم يكن خبيرًا بالألفاظ ومقاصدها عالمًا بما يحيل معانيها لم يجز له الرواية بالمعنى بلا خلاف بين أهل العلم بل يتعين اللفظ».

قال القرطبي في «تفسيره» (١/ ٤١٢):

«حكى عن مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم أنه يجوز للعالم بمواقع

الخطاب البصير بآحاد كلماته نقل الحديث بالمعنى لكن بشرط المطابقة للمعنى بكماله وهو قول الجمهور».

وقال: «أكثر العلماء على خلافه - يعني: على خلاف منع رواية الحديث بالمعنى -، والقول بالجواز هو الصحيح إن شاء الله تعالى؛ وذلك أن المعلوم من سيرة الصحابة ﷺ أنهم كانوا يروون الوقائع المتحدة بألفاظ مختلفة، وما ذاك إلا أنهم كانوا يصرفون عنايتهم للمعاني ولم يلتزموا التكرار على الأحاديث ولا كتبها».

وقال القاسمي في «قواعد التحديث» (ص/ ٢٢١):

«اعلم أنه قد رخص في سوق الحديث بالمعنى دون سياقه على اللفظ جماعة منهم علي وابن عباس وأنس بن مالك وأبو الدرداء وواثلة بن الأسقع وأبو هريرة ﷺ ثم جماعة من التابعين يكثر عددهم، منهم إمام الأئمة الحسن البصري ثم الشعبي وعمرو بن دينار وإبراهيم النخعي ومجاهد وعكرمة نقل ذلك عنهم في كتب سيرهم بأخبار مختلفة الألفاظ. وقال ابن سيرين: «كنت أسمع الحديث من عشرة، المعنى واحد والألفاظ مختلفة»، وكذلك اختلفت ألفاظ الصحابة في رواية الحديث عن رسول الله فمنهم من يرويه تامًا ومنهم من يأتي بالمعني ومنهم من يورده مختصرًا».

مما سبق عُلِم أنه لا بأس برواية الحديث بالمعنى؛ بالشرط الذي ذكره أهل العلم الذين أجازوا الرواية بالمعنى، وهو: « المطابقة للمعنى بكماله».

و«أن يكون - الراوي بالمعنى - خبيرًا بالألفاظ ومقاصدها، عالمًا بما يحيل معانيها».

فنقول لعائض القرني: هل طبقت هذا الشرط في نقلك الحديث؟

فقد أتى القرني بكلمة «يبوس» - وهي كلمة فارسية معربة - عوضًا عن كلمة «يُقَبِّل» من «التقبيل» العربية الأصل، والتي هي لفظ الحديث، راجع «لسان العرب» (٦/ ٣١).

والكلمة «يبوس» دخيلة على اللغة العربية وغير متداولة عند السلف، ولم نشاهدها في كتبهم، ولا حتى عند الخلف من أهل العلم، إلى وقتنا هذا، وما عرفناها إلا مع اختلاط الحضارة، وفي القصص الغرامية، ولا يستعملها إلا فئة معينة وشريحة صغيرة من الناس المحيطين بنا المتأثرين بشاشات التلفاز، وكثير من الناس - أهل المروءة -؛ لا يستعملونها ولا يتقبلونها، ويرون استعمالها يُنقص من القدر والمكانة، البعض يعدها من خوارم المروءة، إذ أن لها معنًى خاصًا ودقيقًا في نفوس البعض.

أما أهل العلم فلم نسمع أحدًا منهم استعملها في محاضراته ولا في دروسه العلمية، ولا حتى في البرامج الإذاعية والتلفازية، ولا حتى في المجلات والصحف العلمية الثقافية الراقية.

فيا ترى كيف استساغ القرني استعمالها في محاضرة علمية شرعية، وهو يتحدث عن النبي ﷺ ؟؟!!

أضف إلى أن القرني قد جمع بين حديثين أو ثلاثة في سياق واحد يوهم السامعين أنه حديث واحد، فأخذ من حديث أبي هريرة عبارة: «الأقرع بن حابس»، وأخذ من حديث أبي هريرة أيضًا عند أبي يعلى عبارة: «الحسن والحسين» وهذا الحديث فيه ذكر «عيينة بن حصن الفزاري» وليس «الأقرع بن حابس» فتنبه!!، وأخذ من حديث عائشة قوله ﷺ: **«أو أملك لك أن نزع الله من قلبك الرحمة»**، فجمع بين الألفاظ والروايات في سياق واحد، فأوهم السامعين الذين ليس لهم دراية بالحديث؛ أن هذا هو لفظ حديث النبي ﷺ.

والمهم في ذلك وصفه الصحابي الجليل **«الأقرع بن حابس»** بأنه **«جلف»** و**«مهبول»**.

و**«الجلف»**: قال ابن منظور في «لسان العرب» (٩/ ٣١):

«الجلف الأعرابي: الجافي، وفي المحكم؛ الجلف: الجافي في خَلقه وخُلقه، شبه بجلف الشاة؛ أي: أن جوفه هواء لا عقل فيه. قال سيبويه:

الجمع أجلاف».

و«**مهبول**»: قال الجزري في «النهاية في غريب الحديث» (٥/ ٢٣٩):

«أَوَهَبِلت هو بفتح الهاء وكسر الباء وقد استعاره ها هنا لفقد المَيْز والعَقْل مِمَّا أصَابَهَا من الثُّكْل بِوَلَدها كأنه قال أَفَقَدت عَقْلك بِفَقد ابْنِك». وانظر «لسان العرب» (١١/ ٦٨٦).

كيف تصف الصحابي الجليل ﷺ - يا عائض - بفقد العقل، والنبي ﷺلم يزد على أن قال له: «**من لا يَرحم لا يُرحم**».

فهل كنت يا عائض القرني أبلغ ممن نزل عليه القرآن ﷺ، أو أغير منه؟!

وهل مجرد استغراب الصحابي الأعرابي من تقبيل النبي ﷺ للحسن؛ يوجب منك وأمثالك التعدي على شخص الصحابي الجليل، ووصفه بأقبح الأوصاف؟

والتي لا ترضاها على نفسك من شخص حتى لو كان أعلى منك علمًا ومنزلة وشأنًا.

ولو قلتُ أنك تستحق أن يقال لك أو عنك: جلف، ومهبول؛ أكنت توافق وتسكت وترضى؟!

إن قلت: لا، وهذا المتوقع والأكيد.

فنقول: فكذلك الناس لا يرضون هذا الوصف لأنفسهم، بل ونقول: و لا نرضاه لأصغر صحابي من أصحاب النبي ﷺ، تعبدًا لله تعالى في محبتنا له. فكيف بمن حضر مع النبي ﷺ فتح مكة، وحنين، والطائف ؟!!!

فاعرف يا عائض القرني للصحابة الكرام حقهم وقدرهم، كما قدّرهم الله ورفع شأنهم ورسوله ﷺ فقال تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾.

وقال ﷺ: «**لا تسبوا أصحابي، لا تسبوا أصحابي**».

ثم إنه التقوى والورع والمهابة من الله تعالى والحياء منه هي التي تمنع

المرء من الوقوع في التخبط فيما لا يعنيه أو فيما لا يجيده، أو تمنعه عن المباح هيبة.

قال ابن القيم في «أعلام الموقعين» (٤/١٤٨):

«فإنهم - يعني الصحابة - كانوا يهابون الرواية عن رسول الله ﷺ ويعظمونها ويقللونها خوف الزيادة والنقص». انتهى.

محمد حسان المصري وسبه وشتمه للصحابي الجليل «عمرو بن الحَمِق الخزاعي» رضي الله عنه :

يقول محمد حسان في شريط مسجل:

«قادة الأمة بجدارة بلا نزاع؛ هم: العلماء الذين ما ضلت الأمة إلا يوم أن تخلت عنهم، ترفع الحرب وتعلن راية الحرب دومًا في كل الأزمنة والأمكنة على القادة لكسر أضلاع القيادة ولتحطيم رأس القيادة - بزعم -، باسم الإسلام، وأننا لا نريد إلا نصرة الإسلام.

كما سترون الآن هذا الغبي الوقح الأحمق ابن الحمق الخزاعي وهو يطعن عثمان رضي الله عنه تسع طعنات.

فيقول:

طعنت عثمان تسع طعنات، ثلاث طعنات لله تعالى، وست طعنات لما كان في صدري عليه.

ولو صدق الكاذب الوقح المجرم الخبيث، لقال: طعنته تسع طعنات لما كان في صدري عليه ليس فيها شيء لله، وكيف يكون في قتل عثمان شيء لله تعالى؟.

أقول: منهجنا نفس الذي سرنا عليه في الرد على عائض القرني نسير في ردنا هنا على محمد حسان، فنتعرف على سيرة الصحابي الجليل «عمرو بن الحمق الخزاعي» رضي الله عنه أولاً.

---

(١)- المصدر سلسلة فتن بين الصحابة تحقيق وتصحيح - آخر الشريط الثالث (نبوءة النبي ﷺ بمقتل عثمان) - تسجيلات القمة.

فنقول:

هو: عمرو بن الحَمِق بن الكاهن بن حبيب بن عمرو بن القين بن رزاح ابن عمرو بن سعد بن كعب بن عمرو بن ربيعة بن حارثة الخزاعي، من خزاعة، هاجر إلى النبي ﷺ بعد الحديبية وله صحبه، سمع من النبي ﷺ وروى عنه أحاديث، سكن الكوفة وصحب عليًا ؓ، وشهد حروبه، الجمل، والنهروان، وصفين، وانتقل إلى مصر، ثم سكن الموصل وقتل بها في آخر أيام معاوية سنة خمسين.

راجع ترجمته: «الطبقات الكبرى» لابن سعد، و«الثقات» لابن حبان، و«تاريخ الطبري»، و«الاستيعاب» لابن عبد البر، و«البدء والتاريخ» للمطهر المقدسي، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر، و«تاريخ الإسلام» للذهبي، و«الإصابة في معرفة الصحابة» لابن حجر.

أما القصة التي اعتمد عليها محمد حسان - وجوّز لنفسه بها سب الصحابي ابن الحمق وشتمه - فقد أخرجها محمد بن سعد في كتابه «الطبقات» من رواية محمد بن عمر بن واقد الأسلمي.

فقال:

«أخبرنا محمد بن عمر حدثني عبد الرحمن بن عبد العزيز عن عبد الرحمن ابن محمد بن عبد أن محمد بن أبي بكر تسور على عثمان من دار عمرو بن حزم ومعه كنانة بن بشر بن عتاب وسودان بن حمران وعمرو بن الحمق فوجدوا عثمان عند امرأته نائلة، وهو يقرأ في المصحف سورة البقرة فتقدمهم محمد بن أبي بكر، فأخذ بلحية عثمان، فقال: قد أخزاك الله يا نعثل، فقال عثمان: لست بنعثل ولكن عبد الله وأمير المؤمنين، فقال محمد: ما أغنى عنك معاوية وفلان فقال عثمان: يا بن أخي دع عنك لحيتي فما كان أبوك ليقبض على ما قبضت عليه، فقال محمد: ما أريد بك أشد من قبضي على لحيتك، فقال عثمان: أستنصر الله عليك وأستعين به ثم طعن جبينه بمشقص في يده

ورفع كنانة بن بشر بن عتاب مشاقص كانت في يده فوجأ بها في أصل أذن عثمان فمضت حتى دخلت في حلقه ثم علاه بالسيف حتى قتله، قال عبد الرحمن بن عبد العزيز: فسمعت ابن أبي عون يقول: ضرب كنانة بن بشر جبينه ومقدم رأسه بعمود حديد فخر لجنبه وضربه سودان بن حمران المرادي بعد ما خر لجنبه فقتله، وأما عمرو بن الحمق فوثب على عثمان فجلس على صدره وبه رمق فطعنه تسع طعنات، وقال: أما ثلاث منهن فإني طعنتهن لله، وأما ست فإني طعنت إياهن لما كان في صدري عليه». انتهى.

«الطبقات الكبرى» (٣/ ٧٣،٧٤).

أقول على سبيل الفَرَض والتَنَّزل: لو صحت القصة، فهل يسوغ ويباح لك يا حسان ولغيرك من الناس؛ سب الصحابي بزعم غيرتك على أمير المؤمنين؟

الجواب: ينبغي؛ بل يجب أن يقال: لا يجوز لأحدٍ أن يسبّ صحابيًّا مهما أتى بمبررات، بل عليه - وجوبًا -: الكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ، والترحم على جميعهم والموالاة لكافتهم، والسكوت عن ما جرى بينهم من القتال واتهام من سبهم بالنفاق.

ويجب أن يكون لسان الحال والمقال لكل مسلم أن يردد قوله تعالى:

﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾. [البقرة: ١٣٤].

وعندما سئل الإمام أحمد:

ما تقول فيمن زعم أنه مباح له أن يتكلم في مساوئ أصحاب رسول الله ﷺ، فقال أبو عبدالله: «هذا كلام سوء رديء، يجانبون هؤلاء القوم ولا يجالسون ويبين أمرهم للناس». «السنة» (٨٢٥).

أما بيان حال القصة السابقة الذكر فهو كالآتي:

التخريج:

١) محمد بن عمر:

هو محمد بن عمر بن واقد الواقدي الأسلمي مولاهم أبو عبد الله المدني قاضي بغداد أحد الأعلام، حدث عن معمر ومالك بن أنس، وأهل المدينة، ولد سنة ثلاثين ومئة ومات سنة سبع وقيل سنة تسع ومئتين.

قال الجوزجاني في «أحوال الرجال» (ص١٣٥/٢٢٨):

«لم يكن مُقْنِعًا». انتهى.

قال عنه الإمام مسلم في «الكنى والأسماء» (١/ ٤٤٩):

متروك الحديث.

وذكره العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٠٧).

قال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٩٠):

«وكان يروي عن الثقات المقلوبات وعن الأثبات المعضلات حتى ربما سبق إلى القلب أنه كان المتعمد لذلك، كان أحمد بن حنبل يكذبه، وعلي ابن المديني يقول: الواقدي يضع الحديث». انتهى.

قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٤٨):

«لم أسق ترجمته هنا لاتفاقهم على ترك حديثه وهو من أوعية العلم، لكنه لا يتقن الحديث وهو رأس في المغازي والسير ويروي عن كل ضرب». انتهى.

وقال عنه في «الميزان» (٧/ ٥٢١):

متروك.

وقال في «المغني في الضعفاء» (٢/ ٦١٩):

«مجمع على تركه، وقال ابن عدي: يروي أحاديث غير محفوظة والبلاء منه.

وقال النسائي: كان يضع الحديث». انتهى.

وقال في «الكاشف» (٢/ ٢٠٥):

«قال البخاري وغيره: متروك». انتهى.

قال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٢٤ - ٣٢٦):

«**قال البخاري**: الواقدي مدني سكن بغداد متروك الحديث، تركه أحمد وابن المبارك وابن نمير وإسماعيل بن زكريا.

وقال في موضع آخر: كذبه أحمد.

وقال معاوية بن صالح: **قال لي أحمد بن حنبل**: الواقدي كذاب.

وقال لي يحيى بن معين: ضعيف.

وقال الشافعي فيما أسنده البيهقي: كتب الواقدي كلها كذب.

وقال النسائي في الضعفاء: الكذابون المعروفون بالكذب على رسول الله ﷺ أربعة: الواقدي بالمدينة ..

وقال إسحاق بن راهويه: هو عندي ممن يضع.

وحكى أبو العرب عن الشافعي قال: كان بالمدينة سبعة رجال يضعون الأسانيد أحدهم: الواقدي.

وقال أبو زرعة الرازي، وأبو بشر الدولابي، والعقيلي: متروك الحديث.

وقال أبو حاتم الرازي: وجدنا حديثه عن المدنيين؛ عن شيوخ مجهولين مناكير.

قلنا: يحتمل أن تكون تلك الأحاديث منه، ويحتمل أن تكون منهم، ثم نظرنا إلى حديثه من ابن أبي ذئب، ومعمر فإنه يضبط حديثهم، فوجدناه قد حدث عنهما بالمناكير، فعلمنا أنه منه، فتركنا حديثه. وحكى ابن الجوزي عن أبي حاتم أنه قال: كان يضع». انتهى.

قال السيوطي في «طبقات الحفاظ» (١/ ١٤٩):

«كذبه أحمد وتركه ابن المبارك وغيره، وقال النسائي وابن معين: ليس بثقة. مات سنة سبع وقيل تسع ومئتين». انتهى.

٢) عبد الرحمن بن عبد العزيز:

هو عبد الرحمن بن عبد العزيز بن عبد الله بن عثمان بن حنيف الأنصاري الأوسي، أبو محمد المدني الضرير، ويقال له الأُمامي، يقال أنه من ولد أبي

أمامة بن سهل بن حنيف الأنصاري روى عن الزهري، مات سنة اثنتين وستين ومائة وهو ابن بضع وسبعين سنة.

قال عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٦٠):

«شيخ مدينى مضطرب الحديث». انتهى.

وذكره ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٤/ ٢٨٧) فقال: «أظنه هو ابن عبد الله بن عثمان بن حنيف مديني وكان قد ذهب بصره، يكنى أبا محمد. ثنا محمد بن علي ثنا عثمان بن سعيد قلت ليحيى بن معين: فعثمان ابن حكيم عن عبد الرحمن بن عبد العزيز من هذا؟

قال: «شيخ مجهول».

وعبد الرحمن بن عبد العزيز رأيت خالد بن مخلد يروي عنه .. وليس هو بذلك المعروف كما قال ابن معين». انتهى.

وذكره ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (٢/ ٩٦) وقال: «قال الرازي: مضطرب الحديث». انتهى.

قال الذهبي عنه في «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» (٣/ ٥٧٧): « .. الأنصاري مدني يكنى أبا محمد.

قال ابن معين: شيخ.

وقال ابن عدي: ليس بالمعروف.

وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث». انتهى.

قال ابن حجر في « التهذيب» (٦/ ١٩٩):

«وقال أبو حاتم: شيخ مضطرب الحديث.

وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: شيخ مجهول. وقال الأزدي: ليس بالقوي وغيرهم». انتهى.

وقال في «التقريب» (٣٩٣٣):

«صدوق يخطىء». انتهى.

وقال في «الفتح» (٣/ ٢١٠):

«وابن عبد العزيز ضعيف». انتهى.

وقد وثقه يعقوب بن شيبة «التهذيب» (٦/ ١٩٩).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٢)، وقال:

«يخطىء كثيرًا». انتهى.

قلت: ولم يوثقه غيرهما، وابن حبان معروف بتساهله في التوثيق، ومع ذلك قال عنه: «يخطىء كثيرًا».

٣) عبد الرحمن بن محمد بن عبد:

مجهول، لم أجد له ترجمة، ولم أجد أحدًا ذكره في عداد من روى عنهم عبدالرحمن بن عبد العزيز الأنصاري في ترجمته.

وبهذا نعلم علم اليقين أن القصة التي اعتمد عليها - المتشبع بما لم يعط- محمد حسان المصري؛ لا تصح، وعلى هذا لا يجوز روايتها، لا على سبيل العظة، ولا من باب التحدث بما حصل من فتنةٍ بين الصحابة، إلا إذا حُمِل الإنسان على ذكرها إما للرد والذب عن الصحابة، أو بيان الحق مع ذكر فساد القصة وضعف سندها؛ وجوبًا.

قال الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ٢٨):

«وإنما ألزموا أنفسهم - يعني العلماء - الكشف عن معايبِ رواةِ الحديث، وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا؛ لما فيه من عظيم الخطر. إذ الأَخْبَارُ في أمر الدين إنما تأتي بتحليل، أو تحريم، أو أمر، أو نهي، أو ترغيب، أو ترهيب.

فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره، ممن جهل معرفتَه؛ كان آثمًا بفعله ذلك، غاشًا لعوام المسلمين. إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها. ولعلها أو أكثرها أكاذيبُ، لا أصل لها،

ولا أحسب كثيرًا ممن يُعَرِّجُ من الناس على ما وصفنا من هذه الأحاديث الضعاف والأسانيد المجهولة، ويعتد بروايتها بعد معرفته بما فيها من التوهُّن والضعف؛ إلا أن الذي يحمله على روايتها، والاعتداد بها إرادةُ التكثُّر بذلك عند العوام، ولأن يقال: ما أكثرَ ما جمع فلان من الحديث وألف من العدد.

ومن ذهب في العلم هذا المذهب، وسلك هذا الطريق؛ فلا نصيب له فيه، وكان بأن يُسمَّى جاهلًا أولى من أن يُنسب إلى علمٍ». انتهى.

وقال العلامة أحمد شاكر:

«إن بيان الضعف في الحديث واجب في كل حال، لأن ترك البيان يوهم المُطَّلع عليه أنه حديث صحيح، خصوصًا إذا كان الناقل له من علماء الحديث الذين يرجع إلى قولهم في ذلك، وأنه لا فرق بين الأحكام وبين فضائل الأعمال ونحوها في عدم الأخذ بالرواية الضعيفة، بل لا حجة لأحد إلا بما صح عن رسول الله ﷺ من حديث صحيح أو حسن». انتهى. «الباحث الحثيث» (٨٦).

ومنهج السلف في الفتنة التي وقعت بين الصحابة هو:

«الكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ».

أضف أنه لم يثبت مشاركة أيٍ من الصحابة في قتل عثمان - رضي الله عن الصحابة أجمعين - وأُدلّل على ذلك بما روى ابن عساكر:

قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٧/ ١٨٥):

«روى الحافظ ابن عساكر أن عثمان لما عزم على أهل الدار في الانصراف ولم يبق عنده سوى أهله تسوروا عليه الدار وأحرقوا الباب ودخلوا عليه، وليس فيهم أحد من الصحابة ولا أبنائهم إلا محمد بن أبي بكر، وسبقه بعضهم فضربوه حتى غشى عليه وصاح النسوة فانزعروا وخرجوا ودخل محمد بن أبي بكر وهو يظن أنه قد قتل». انتهى.

قال ابن تيمية رحمه الله: «ومن أصول أهل السّنة والجماعة؛ سلامة قلوبهم

وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ، ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساوئهم منها ما هو كذب ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغُير عن وجهه، والصحيح منه هم فيه معذورون إما مجتهدون مصيبون وإما مجتهدون مخطئون». «الفتاوى» (٣/ ١٥٥).

ومن ادعى أن أحدًا من الصحابة شارك في قتل عثمان؛ فعليه البيِّنة.

قد ذكرنا النقل في إبطال قصة أن الصحابي «عمرو بن الحَمِق الأنصاري» رضي الله عنه طعن عثمان رضي الله عنه تسع طعنات . .

أما العقل فيأبى أن يكون الصحابي عمرو بن الحَمِق رضي الله عنه قد شارك في قتل عثمان رضي الله عنه، ناهيك عن أنه قتله أو طعنه تسع طعنات.

لماذا ؟

أقول:

كيف يكون قد قتل عثمان أو شارك في قتله وهو الراوي لحديث النبي ﷺ:

«**من أمِنَ رجلًا على دمه فقتله فأنا بريء من القاتل وإن كان المقتول كافرًا**». أخرجه ابن ماجه (٢٦٨٨).

وفي لفظ: «**من أمَّن رجلًا على دمه فقتله فإنه يحمل لواء غدر يوم القيامة**». وصححهما الألباني في «الصحيحة» (٤٤٠).

هذا في حق رجل وإن كان كافرًا، فما بالك وهو أمير المؤمنين، وصهر رسول الله ﷺ، ومن العشرة المبشرين بالجنة، وعمرو بن الحمق يعلم هذه المزيَّة لعثمان رضي الله عنه، أفنظن أنه يقدم على قتل عثمان أو طعنه !!!

اللهم لا.

ونستأنس كذلك بالأحاديث التالية وإن كانت ضعيفة، وبعض أهل العلم يرفعها:

ف«عن قتادة قال: كان النبي ﷺ جالسًا في أصحابه يومًا فقال:

«**اللهم أنج أصحاب السفينة**» ثم مكث ساعة، فقال: «**قد استمرت**» فلما دنوا من المدينة قال: «**قد جاءوا يقودهم رجل صالح**» والذين كانوا في السفينة الأشعريون كانوا أربعين رجلًا والذي قادهم عمرو بن الحمق الخزاعي».
أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (١١/ ٥٤) عن معمر، وأحمد في «فضائل الصحابة» (٢/ ٨٦٣) من طريق عبد الرزاق.

وكذلك حديث:

«**تكون فيكم فتنة، أسلم الناس أو خير الناس فيها الجند الغربي**». قال عمرو بن الحمق: فلذلك قدمت عليكم مصر.

قال ابن حجر في «الإصابة» (٤/ ٦٢٤):

«رواه الطبراني وابن قانع من طريق عميرة بن عبد الله المعافري».

قلت: ومداره على المعافري هذا.

قال عنه الذهبي في «الميزان» (٣/ ٢٩٧): «مصري لا يُدرَى من هو».

فأقول:

مَنْ علم أن الغدر وقتل النفس التي استأمنك عليها صاحبها؛ لا يجوز، بل يحرم، فهل يا تُرى يحصل منه قتل، أو على أقل تقدير؛ المشاركة في قتل أمير المؤمنين ؟!

اللهم؛ لا، وألف لا.

وبعد هذا البيان نقول إن فتنة سلسلة سب الصحابة وشتمهم، أو تنقصهم؛ هو امتداد لفتنة ابن سبأ اليهودي الذي قدم من اليمن في خلافة عثمان رضي الله عنه ؛ فأسلم وتظاهر بالإسلام، وتنقل بين الحجاز ومصر والكوفة والشام، يحاول تضليل المسلمين وتأليبهم على الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه . انظر قصته عند الطبري (٢/ ٦٤٧).

وهم الخوارج الذين قتلوا عثمان، ثم عادوا وكفروا عليًا ومعاوية وكثيرًا من الصحابة فقاتلهم علي في النهروان.

ثم انتقلت العداوة والسب والشتم للصحابة إلى الرافضة، وتلوثت بها عقول بعض من ينتسب إلى أهل السنة، والسنة منهم براء، كأمثال المودودي، وسيد قطب، وحسن المالكي، ثم يأتي عائض القرني، ومحمد حسان المصري -اليوم - المتشبعان بما لم يعطيا - وهما المعنيان بالرد في هذا المؤلف -.

يقول قائل: أين أنت من قوله ﷺ: **«الدين النصيحة»**.

فهلا ناصحتهما؟

فنقول: المرجع في ذلك؛ فهم السلف، وأهل العلم لما في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ في مثل هذا، فمن كانت زلته في مكان واحد ومجتمعٍ ضيق ولم ينتشر كلامه؛ فهذا يناصح في حينه ولعله يرجع.

أما من انتشر خطؤه في الآفاق وتعدى وذاع؛ فالرد عليه واجب قبل أن تقدم له النصيحة، ثم يناصح إن أمكن، كما أنه لا يلزم شد الرحال وقطع المفاوز إليه لنُصحه.

ولقد وجّهنا سؤالاً للإمام عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى في مجلسه بمنزله بحي العزيزية بمكة المكرمة في نهاية شهر رجب تقريبًا عام ١٤١٤هـ وكان تواجد سماحته في مكة في ذلك الوقت؛ بسبب الاجتماع السنوي الذي ينعقد في مكة «للمجمع الفقهي» وكنا أكثر من عشرة أشخاص من طلبة العلم ومن بيننا شخصية مرموقة - جئنا من مدينتي الطائف وجدة -، وكان في مجلس الشيخ ابن باز آنذاك - ضيفًا عنده - رجلاً من علية القوم، فعرّفنا عليه وقال: تفضلوا بالكلام، وكان سبب حضورنا وجلوسنا مع سماحة المفتي الإمام ابن باز هو: تجاوزات سفر الحوالي، وسلمان العودة، - ذكرت هذه المقدمة من البيان للسؤال الآتي من أجل أن يعرف الجميع أن الأمر موثق، وفي نفس الوقت أتحفظ على أسماء من حضر تلك الجلسة - فجاء هذا السؤال:

سماحة الشيخ:

ما هو منهج السلف فيمن أظهر بدعته، وانتشر خطؤه بالأشرطة في الآفاق، هل يلزم أن نضرب له المفاوز؟ وهل تكون النصيحة له في السر، أم يُشهر به ويحذر منه؟

قال سماحة المفتي الإمام ابن باز رحمه الله:

فيه تفصيل: إذا أظهر الرجل خطأه أو فسقه؛ فإن القاعدة عند أهل العلم: أنه من أظهر ذلك لا حرمة له، ومنهج أهل السنة والجماعة فيمن أظهر بدعته وانتشر خطؤه للناس؛ أن يُردّ عليه بالمثل، ويُشهر به، وينتشر كما انتشر خطؤه بين الناس، فإنه لا حرمة لفاسق، ويناصح. انتهى.

يقول قائل: لعلنا اقتنعنا على اعتراضنا الأول، ولكن كيف لو تابا، ورجعا؛ فلِمَ هذا الرد، والله تعالى يقبل توبة عبده إذا تاب؟

فنقول وبالله التوفيق:

مَنْ ذا الذي يتآلا على الله ويمنع التوبة عن عباد الله ؟!

لا أحد.

ولكن الرد على المخالف، والدفاع عن السنة وحمايتها شيء، وتوبة العبد من خطئه شيء آخر، وحتى لا يغتر بكلامهما من يأتي بعدنا، فيظنون عدم الرد والإنكار عليهما - من أقرانهما أو من علماء زمانهما -؛ حقًا وصوابًا، فتفسد عقائد الأجيال من بعدنا، وتكون التبعة علينا، فلذا لزم الرد وإن تابا ورجعا وبينا.

ومن شروط التوبة من مثل ما صدر من عائض القرني ومحمد حسان؛ وسبهما لذلك الصحابيان الجليلان؛ أن يعترفا بالغلط علانية، في الأشرطة والصحف اليومية، ويصرحا أننا قلنا كذا وكذا في حق الصحابي فلان، وأن الحق كذا وكذا، ونحن نرجع عما أخطأنا فيه من سب الصحابي فلان، ونستغفر الله ونتوب إليه.

يقول الله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٠] .

قال ابن كثير في تفسيره: (١/ ٢٨٨):

«أي رجعوا عما كانوا فيه وأصلحوا أعمالهم وأحوالهم وبيّنوا للناس ما كانوا يكتمون، وفي هذا دلالة على أن الداعية إلى كفرٍ، أو بدعةٍ إذا تاب؛ تاب الله عليه». اهـ.

ويقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابة «عدة الصابرين» (ص/ ٩٣- ٩٤): «من توبة الداعي إلى البدعة أن يبين أنّ ما كان يدعو إليه بدعة وضلالة، وأن الهدى في ضده، كما شرط تعالى في توبة أهل الكتاب الذين كان ذنبهم كتمان ما أنزل الله من البيّنات والهدى ليضلوا الناس بذلك: أن يصلحوا العمل في نفوسهم، ويبينوا للناس ما كانوا يكتمونهم إياه، فقال:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩-١٦٠].

وهذا كما شرط في توبة المنافقين، الذين كان ذنبهم إفساد قلوب ضعفاء المؤمنين، وتحيزهم واعتصامهم باليهود والمشركين أعداء الرسول، وإظهارهم الإسلام رياءً وسمعة: أن يُصلحوا بدل إفسادهم، وأن يعتصموا بالله بدل اعتصامهم بالكفار من أهل الكتاب والمشركين، وأن يُخلِصوا دينهم لله بدل إظهارهم رياء وسمعة.

فهكذا تُفهم شرائط التوبة وحقيقتها، والله المستعان». ا هـ .

وهذا إمام العصر سماحة الشيخ المفتي عبد العزيز بن عبدالله بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يرد على عبد الرحمن عبد الخالق في أخطائه ويخاطبه؛ يؤكد هذا الشرط، فيقول:

«فالواجب عليكم الرجوع عن هذا الكلام، وإعلان ذلك في الصحف

المحلية في الكويت والسعودية، وفي مؤلف خاص يتضمن رجوعكم عن كل ما أخطأتم فيه». ا هـ.

«مجموع الرسائل والمقالات»: (٨/ ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٥).

قول القائل: «ولكن كيف لو تابا ورجعا؟

بل أقولَ - تنزُّلاً: حتى لو أنهما رجعا فعلًا وتابا قبل أن أكتب هذا الرد؛ فإن الرد عليهما ونشره؛ سائغ وجائز وله اعتباره، وذِكر ما وقع منهما ونشره للأجيال؛ لا يُنقص من قدرهما لو تابا ورجعا وبينا.

فالله سبحانه وتعالى قص علينا نبأ عصيان آدم عليه السلام وتوبته من الذنب، فقال تعالى:

﴿فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ [طه: ١٢١ - ١٢٢].

وغيرها من الآيات التي قص الله - تبارك وتعالى - لنا فيها إخراجه لآدم - عليه السلام - من الجنة وأهبطه إلى الأرض؛ بسبب أكله من الشجرة التي نهاه تعالى - عن الأكل منها.

وجاءت السنة أيضًا بذكر قصة الصحابة الثلاثة رضي الله عنهم كعب بن مالك، ومرارة بن ربيعة العامري، وهلال بن أمية الواقفي الذين تخلفوا عن غزوة تبوك مع رسول الله ﷺ وتوبتهم، وقصتهم في «الصحيحين»، وغيرهما مشهورة.

وأما ما جاء عن العلماء في الرد على المخطىء؛ حتى وإن تاب ورجع، ما جاء في رسالة ابن قدامة الموسومة بـ «تحريم النظر في كتب الكلام».

يقول فيها ابن قدامة رحمه الله:

«الحمد لله حمدًا موافيًا لنعمه، مكافئًا لمزيده، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة مخلص في توحيده، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، خاتم أنبيائه وخير عباده، صلى الله عليه وعلى آله وصحابته، وسائر المتمسكين بسنته، المهتدين لطريقته.

أما بعد:

فإنني وقفت على «**فضيحة**» ابن عقيل التي سماها «**نصيحة**»، وتأملت ما اشتملت عليه من البدع القبيحة، والشناعة على سالكي الطريق الواضحة الصحيحة، فوجدتها فضيحة لقائلها، قد هَتَكَ الله تعالى بها سِتْره، وأبدى بها عورته، ولولا أنه قد تاب إلى الله منها وتَنَصَّل ورجع عنها واستغفر الله تعالى من جميع ما تكلم به من البدع أو كتبه بخطه أو صنفه أو نسب إليه، لعددناه في جملة الزنادقة، وألحقناه بالمبتدعة المارقة، ولكنه لما تاب وأناب - يعني ابن عقيل -؛ وجب أن تحمل منه هذه البدعة والضلالة على أنها كانت قبل توبته في حال بدعته وزندقته، ثم قد عاد بعد توبته إلى نص السنة والرد على من قال بمقالته الأولى بأحسن كلام وأبلغ نظام، وأجاب على الشبه التي ذُكِرَت بأحسن جواب، وكلامه في ذلك كثير في كتب كبار وصغار وأجزاء مفردة، وعندنا من ذلك كثير، فلعل إحسانه يمحو إساءته وتوبته تمحو بدعته، فإن الله تعالى يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات، ولقد كنت أعجب من الأئمة من أصحابنا، الذين كفروه - يعني ابن عقيل -، وأهدروا دمه، وأفتوا بإباحة قتله، وحكموا بزندقته قبل توبته، ولم أدر أي شيء أوجب هذا في حقه وما الذي اقتضى أن يبالغوا فيه هذه المبالغة، حتى وقفت على هذه «الفضيحة»؛ فعلمت أن بها وبأمثالها استباحوا دمه، وقد عثرت له على زلات قبيحة، ولكن لم أجد عنه مثل هذه التي بالغ فيها في تهجين السنة؛ مبالغةلم يبالغها معتزلي، ولا غيره». انتهى.

أقول تأمل كلام ابن قدامة حين قال:

«ولولا أنه قد تاب إلى الله منها وتَنَصَّل ورجع - إلى أن قال - لعددناه في جملة الزنادقة، وألحقناه بالمبتدعة المارقة».

فإنه أولاً:

لم ينف عنه البدعة والزندقة قبل التوبة والرجوع عما قال.

ثانيا:

لم يقل: ما كنا لنرد عليه وننكر ونسطر ذلك فيه؛ بعد أن رجع.

بل قال: لعددناه في جملة الزنادقة وألحقناه بالمبتدعة.

ومفهوم الكلام: أن الرد قائم، ولكن وصف الزندقة والبدعة بانت منه.

فأقول: إن لم يتب عائض القرني، ومحمد حسان من مقالتهما القبيحة الشنيعة في سب الصحابة الكرام، فهما في عداد أهل البدع حتى يتوبا ويعلنا وينشرا ذلك كما نُشِر عنهما سبهما وتنقصهما لذلك الصحابيين، وفيهم من صفات الرافضة، حتى وإن سُحبت الأشرطة من التسجيلات، لأن ذلك لا يفي بشرط التوبة، لأن سبهما للصحابي قد انتشر وطار في الآفاق، وسحب الشريط من الأسواق لا يعذرهما، ولا يمنع أحد من الرد عليهما، فتنبه !!

وإن تابا ورجعا وبينا وتنصلا مما تفوهوا به ونشروا ذلك على الملأ، تاب الله عليهما ونفرح بها لهما، وأما الرد فلا صدود عنه ولا تردد من نشره، سواء تابا أو لم يتوبا وذلك لما تقدم بيانه.

ثم من الواجب عليكما يا عائض أنت وحسان، وعلى كل من يريد أن يتنصب على المنابر لدعوة الناس لدين الله تعالى؛ أن تذكروا محاسن أصحاب النبي ﷺ؛ كي تأتلف عليهم قلوب الناس، وأن لا تذكروا مساويهم فتُورثوا العداوة والبغضاء في قلوب الناس عليهم ﷺ فهم حملة الشريعة إلينا، فالطعن فيهم؛ طعن في الشريعة، فليحذر كل مسلم من الولوغ في تنقص أحد من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين. والله أعلم.

يقول العلامة العثيمين رحمه الله:

«إن سب الصحابة قدح في الصحابة وقدح في الشريعة وقدح في الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقدح في حكمة الله عز وجل، أما كونه قدح

للصحابة فواضح، وأما كونه قدح في الشريعة فلأن الذين نقلوا إلينا الشريعة هم الصحابة، وإذا كان ناقل الشريعة على الوصف الذي يسبهم به من سبهم لم يبق للناس ثقة بشريعة الله لأن بعضهم والعياذ بالله يصفهم بالفجور والكفر والفسوق ولا يبالي أن يسب هذا السب». «فتاوى نور على الدرب (النصية) قسم العقيدة والتوحيد - بموقع الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ على الشبكة العنكبوتية -».



خاتمة البحث

أقوال أهل العلم في الآثار المروية في مساوئ الصحابة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ومن أصول أهل السّنة والجماعة، يقولون:

إن هذه الآثار المروية في مساوئهم منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغُير عن وجهه، والصحيح منه؛ هم فيه معذورون إما مجتهدون مصيبون وإما مجتهدون مخطئون، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتى أنهم يُغفر لهم من السيئات ما لا يُغفر لمن بعدهم». انتهى. **«مجموع الفتاوى» (٣/ ١٥٢).**

سؤال موجه للشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ:

بارك الله فيكم يا شيخ محمد، في بعض البلاد الإسلامية يدرس تاريخ الإسلام بطريقة غير صحيحة مما يؤدي إلى بغض بعض الصحابة رضوان الله عليهم نرجو التوضيح خاصة عن موقف بعض المعارك نرجو منكم الإفادة؟

الجواب:

الشيخ: ما قاله السائل صحيح، فإن التاريخ في الحقيقة يزور ويشوه حسب ما تكون الدولة، فهو خاضع مع الأسف للدولة بحيث توجهه حيث ما تريد وخاضع كذلك لبعض الأفكار التي تجترئ على الكذب وتستسيغه في جانب ما تدعو، إليه وتهدف إليه، ولذلك نرى في كثير من كتب التاريخ أشياء مشوهة إن كان صدقًا وكثيرًا وكثيرًا مزورة مكذوبة لاسيما فيما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم مما هم فيه معذورون لأنهم مجتهدون ومن أصاب منهم له

أجران ومن أخطأ فله أجر، وخطؤه مغفور؛ فيجب على المرء أن يحذر من مثل هذه الكتب المزورة أو المشوهة بزيادة أو نقص، لاسيما إذا كان يشعر بأن هذا الكتاب مثلاً يسيء إلى الصحابة رضي الله عنهم في تشويه حياتهم

«فتاوى نور على الدرب (نصية) : التوحيد والعقيدة – من موقع الشيخ على الشبكة –».

ومجتمعاتهم». انتهى.

هذا، وأسأل الله عز وجل الإخلاص والقبول.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

كتبه

أبو فريحان

جمال بن فريحان الحارثي

٢٥/٩/١٤٢٦هـ

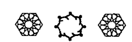
الفهارس

فهارس الأحاديث

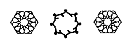
فهارس الآثار

فهارس الموضوعات

فهرس الأحاديث



فهرس الآثار



فهارس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

